

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

Policy for Anti-Bribery and Anti-Corruption

صادرة عن: إدارة الشؤون القانونية لدى Moody's

تنطبق على: جميع موظفي Moody's

تاريخ السريان: 5 ديسمبر/كانون الأول 2016

السياسة

تنص سياسة Moody's (كما هو موضح أدناه) على الالتزام بجميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها، بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي ("FCPA") وقانون مكافحة الرشوة البريطاني ("UKBA") وجميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها في الدول التي تعمل فيها Moody's، وعلى التعبير بدقة عن جميع المعاملات في دفاتر Moody's وسجلاتها. كما تتطلب سياسة Moody's من بعض الوسطاء والوكلاء والمستشارين والشركاء التجاريين من أطراف ثالثة ممن يعملون نيابة عن Moody's الالتزام بنفس هذه القوانين والممارسات. وتنطبق هذه السياسة على مؤسسة Moody's Corporation والشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل (المشار إليهم مجتمعين باسم Moody's). وقد تبنت الشركات التابعة لمؤسسة Moody's والتي تخضع لسيطرة الأغلبية سياسات مماثلة إلى حد كبير بالتشاور مع إدارتي الشؤون القانونية والامتثال بشركة Moody's.

وقد يعتبر دفع مبالغ فعلية أو تقديم مجاملات أعمال (كما هو موضح أدناه) أو أي شيء آخر له قيمة، مثل الهدايا أو خدمات الترفيه أو غير ذلك من أشكال الضيافة، لموظفين عموميين (كما هو موضح أدناه) انتهاكاً لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) أو قانون مكافحة الرشوة البريطاني (UKBA) أو غيرهما من قوانين مكافحة الرشوة والفساد. كما تعتبر الرشوة التجارية (التي لا تشمل موظفين عموميين) غير قانونية في العديد من البلدان. فهذه السياسة تُحظر جميع الرشواى ذات الصلة بالقطاع التجاري أو العام.

يحظر على موظفي Moody's عرض أو دفع رشاوى. كما يحظر عليهم تقديم أي مجاملة أعمال أو أي شيء آخر له قيمة لمكافأة شخص على أداء عمل أو نشاط يتعين عليه القيام به، أو لتحفيز أو مكافأة الأداء غير السليم لعمل أو نشاط معين. ويتم الحكم على ما إذا كان العمل أو النشاط يُؤدَّى "على نحو غير سليم" من خلال تحديد ما إذا كان يخالف توقعات الشخص المعقول فيما يتعلق بأداء هذا العمل أو النشاط، مثل توقع قيام شخص ما بأداء عمل أو نشاط بحيادية وبمحسن نية.

ولأغراض هذه السياسة، لا يعتبر التواصل والمشاركة مع موظفين عموميين (بما في ذلك المشرعين والمنظمين) لغرض تعزيز المصالح التجارية المشروعة لمؤسسة Moody's عملاً غير مناسب، شريطة أن يكون هذا التواصل أو المشاركة متوافقاً مع هذه السياسة.

إذا كانت لديك أسئلة حول هذه السياسة، يُرجى الرجوع إلى [مركز موارد مكافحة الرشوة](#) للحصول على معلومات الاتصال.

الموظفون العموميون

على الرغم من أن هذه السياسة تُحظر الرشوة ذات الصلة بالقطاع التجاري والعام، فإن المبالغ التي تُدفع للموظفين العموميين أو بالنيابة عنهم، ومجاملات الأعمال التي تُقدم إليهم تتطلب فحصاً دقيقاً ويجب أن تخضع لمراجعة وموافقة مسبقة من إدارة الامتثال (ما لم يتم الإعفاء عنها عملاً بالإعفاءات الواردة أدناه). ولأغراض هذه السياسة، يُفسَّر "الموظف العمومي" على نطاق واسع ولا يشمل فقط الموظفين المنتخبين بحكومة معينة، بل يشمل أيضاً أي مسؤول أو موظف بحكومة أو أي إدارة أو وكالة أو "جهاز" تابع لها (مثل شركة تسيطر عليها الحكومة أو مؤسسة تجارية أخرى) أو منظمة دولية عامة. كما يشمل "الموظف العمومي" أي شخص يتصرف بصفته الرسمية لصالح أي حكومة أو إدارة أو وكالة أو جهاز أو بالنيابة عن أي منهم، أو لصالح أي منظمة دولية عامة أو بالنيابة عنها. ومن أمثلة المسؤولين العموميين ما يلي:

- « رئيس الولاية
- « أي من أفراد الأسرة المالكة
- « الموظف بوزارة أو وكالة
- « القاضي أو الحاكم أو المشرع
- « المسؤول أو الموظف في شركة تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك المؤسسات والمرافق المالية والبنكية والعاملة في مجال الرعاية الصحية والنقل التي تسيطر عليها الحكومة
- « الشخص العادي الذي يتصرف رسمياً نيابة عن إدارة أو وكالة حكومية أو جهاز حكومي
- « الموظف بمنظمة دولية عامة (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة)
- « الموظف بأي وكالة حكومية
- « الحزب السياسي أو المسؤول الحزبي أو المرشح لمنصب عام

« الموظف في خطة معاش أو تقاعد ترعاها الحكومة

لأغراض قوانين مكافحة الرشوة والفساد، لا يهم ما إذا كان الشخص موظفًا عمومياً في الحكومة المعنية.

إذا كانت لديك تساؤلات حول ما إذا كان شخص معين موظفًا عمومياً، أو ما إذا كان كيان معين "جهازًا"، يُرجى الرجوع إلى [مركز موارد مكافحة الرشوة](#) لمعرفة جهة الاتصال المناسبة.

مجاملات الأعمال

لا تقتصر الرشوة على دفع مبالغ نقدية بقصد سيء، بل قد تشمل أيضًا تقديم مجاملات أعمال أو أشياء أخرى لها قيمة، مثل الهدايا أو خدمات الضيافة أو الترفيه، لغرض غير لائق. فلا يجوز أبدًا تقديم أي مجاملة عمل لغرض سيء أو غير لائق. كما لا يجوز تقديم أي مجاملة عمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى موظف عمومي إلا في الحالات التي تتم الموافقة عليها مسبقاً من قبل إدارة الامتثال، على النحو الوارد أدناه (ما لم يتم الإعفاء عنها عملاً بالإعفاءات الواردة أدناه).

وقد تشمل مجاملات الأعمال ما يلي من بين أمور أخرى:

- « الهدايا
- « السلع الدعائية
- « مصاريف السفر
- « وجبات الطعام وخدمات الترفيه والتسلية والضيافة
- « تذاكر للأحداث الرياضية أو الثقافية أو غيرها
- « التبرعات الخيرية - سواء كانت نقدية أو بأشكال مختلفة من الرعاية (مثل وجبات العشاء أو بطولات الجولف)
- « فرص العمل
- « المنتجات أو الخدمات المخفضة أو المجانية
- « تدريب أو انتداب أو توظيف الموظفين العموميين أو أفراد أسرهم
- « القروض
- « المساعدة في الرعاية الطبية

القيود المفروضة على تقديم مجاملات أعمال لمسؤولي اتصالات الأعمال ممن ليسوا موظفين عموميين

يمكن للموظفين تقديم مجاملات أعمال لأي مسؤول اتصالات الأعمال في حالة استيفاء المتطلبات العامة التالية فقط:

1. يجب أن تكون تكلفة مجاملات الأعمال معقولة ومبررة في ظل هذه الظروف؛
2. يجب أن تتوافق مجاملات الأعمال مع القوانين المعمول بها؛
3. يجب ألا تُفسَّر مجاملات العمل بشكل معقول على أنها محاولة للحصول على ميزة تجارية غير لائقة أو الاحتفاظ بها، ويجب ألا تعكس سمعة Moody's أو سمعة متلقيها بصورة سلبية؛
4. يجب أن تقدّم مجاملات الأعمال بحسن نية، ويجب أن ترتبط ارتباطًا مباشرًا بغرض تجاري مشروع مثل:
 - أ. الترويج لمنتجات وخدمات Moody's أو عرضها أو شرحها، أو
 - ب. تنفيذ أو أداء التزام تعاقدي؛
5. يجب أن تكون مجاملات الأعمال مدعومة بإيصالات، ويجب توثيقها بشكل صحيح وفقًا لأي إجراءات سداد وحساب نفقات معمول بها، مثل سياسة Moody's المتعلقة بالسفر والترفيه.

القيود المفروضة على تقديم مجاملات أعمال للموظفين العموميين

لا يجوز للموظفين تقديم مجاملات أعمال للموظفين العموميين إلا بعد استيفاء جميع المتطلبات العامة المذكورة أعلاه ووفقًا للشروط الإضافية التالية:

- أ. لا بد من موافقة إدارة الامتثال مسبقًا على مجاملات الأعمال (ما لم يتم الإعفاء عنها عملاً بالإعفاءات الواردة أدناه)؛
 - ب. يجب تقديم مجاملات الأعمال على نحو صريح وشفاف، ويجب عدم تقديمها لغرض تحفيز أو مكافأة الأداء غير السليم لعمل أو نشاط رسمي معين؛
 - ج. يجب ألا تتضمن مجاملات الأعمال تحويل أموال نقدية؛ فأية مجاملات أعمال تنطوي على مكافآت نقدية، مثل بطاقات الهدايا أو شهادات الهدايا، تتطلب موافقة مسبقة من إدارة الامتثال.
 - د. في حالة الهدية الفعلية، مثل هدية العيد، يجب ألا تكون مجاملات الأعمال باهظة الثمن، ويجب تقديمها فقط لتعكس التقدير أو الامتنان، ويجب أن تكون غير متكررة (لا تزيد عن مرتين في السنة).
- للحصول على موافقة مسبقة من إدارة الامتثال، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم مجاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

حالات الإعفاء من شرط الموافقة المسبقة لبعض مجاملات الأعمال الروتينية المعقولة المعينة المقدمة لموظفين عموميين

يجوز لمؤسسة Moody's من حين لآخر، وفي سياق سير أعمالها العادية، أن تقدم لموظفين عموميين مجاملات أعمال روتينية ومعقولة معفاة من شرط الموافقة المسبقة الموضح أعلاه، شريطة أن تكون تلك المجاملات مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بغرض تجاري مشروع ومتوافقة مع جميع المتطلبات المنصوص عليها في هذه السياسة، بما في ذلك الامتثال للقوانين المحلية.

تتمثل حالات الاعفاء فيما يلي:

- أ. الوجبات والمرطبات التي تقدّم للحضور والمشاركين والمتحدثين في مؤتمرات وأحداث Moody's، بشرط أن تكون تكاليف هذه الوجبات والمرطبات معقولة حسب المكان؛
- ب. الوجبات والمرطبات المقدمة بالصدفة في اجتماعات بها موظفين عموميين، بغض النظر عن المكان، شريطة أن تكون هذه الوجبات والمرطبات ذات قيمة اسمية (أقل من أو تساوي 50 دولارًا أمريكيًا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للشخص الواحد)؛
- ج. السلع التي تحمل العلامة التجارية لمؤسسة Moody's، والتي يتم تقديمها في أحداث ومؤتمرات تخص Moody's، شريطة أن تكون هذه السلع ذات قيمة اسمية (أقل من أو تساوي 50 دولارًا أمريكيًا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للشخص الواحد)؛
- د. أبحاث Moody's، شريطة أن يكون قد تم نشر مثل هذه الأبحاث بالفعل.

إذا كان لديك أي شك فيما إذا كانت مجاملة عمل معينة تدرج ضمن حالات الإعفاء هذه أم لا، يُرجى الاتصال بإدارة الامتثال؛ ارجع إلى [مركز موارد مكافحة الرشوة](#) لمعرفة جهة الاتصال المناسبة.

الحالات الشائعة التي تشمل الموظفين العموميين

المجالس/اللجان الاستشارية

تدعو Moody's الأطراف الخارجية للمشاركة في مجموعة متنوعة من المجالس واللجان الاستشارية. ويمكن اعتبار مثل هذه الدعوة ذات قيمة للمتلقي، سواء كانت مدفوعة أو تطوعية. وبناءً عليه، يجب عليك الحصول على موافقة مسبقة قبل عرض مثل هذا المنصب على موظف عمومي (أو على أحد أفراد الأسرة المعروفين أو على من ينوب عن موظف عمومي).

قد تكون الرسوم أو المدفوعات المقدمة للمشاركة في هذه المجالس/اللجان الاستشارية جائزة في ظروف استثنائية. ولكن قبل أن تعرض على موظف عمومي (أو أحد أفراد الأسرة المعروفين أو من ينوب عن موظف عمومي) رسمًا للمشاركة في مجلس استشاري/لجنة استشارية، يجب عليك الحصول على موافقة مسبقة.

وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

التوظيف؛ التدريب

يجب أن تستند قرارات التوظيف، بما فيها التدريب والانتداب مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، على أساس الجدارة ويجب عدم اتخاذها للتأثير على الموظفين العموميين بصورة غير سليمة. وبناءً عليه، إذا كان أحد أفراد الأسرة المعروفين أو من ينوب عن موظف عمومي يبحث عن عمل في Moody's، بما في ذلك الانتداب أو التدريب، يجب عليك الحصول على موافقة مسبقة قبل الشروع في عملية التعيين أو التوظيف.

وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

المساهمات والتبرعات الخيرية

إن طلبات الموظفين العموميين المقدمة لجمع تبرعات لجمعيات خيرية أو منظمات غير ربحية معينة، حتى وإن كانت معروفة جيدًا، يمكن اعتبارها رشاوى إذا كان الغرض من التبرع هو التأثير بشكل غير سليم على أي عمل أو قرار لهذا الموظف. فيجب الموافقة المسبقة على أي طلبات لهذه المساهمات أو التبرعات الخيرية.

وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

رعاية المؤتمرات والأحداث؛ رحلات الوفود

قد تعتبر أنشطة رعاية المؤتمرات والأحداث وأي مدفوعات مرتبطة بها رشاوى إذا تم القيام بها للتأثير بصورة غير سليمة على أي عمل أو قرار لموظف عمومي. ومن ثم فإنه يجب الحصول على موافقة مسبقة على طلبات الموظفين العموميين المقدمة لمؤسسة Moody's لرعاية مؤتمرات أو أحداث أخرى.

لا بد من الموافقة المسبقة على القبول المجاني ورسوم التسجيل المخفضة للموظفين العموميين لحضور المؤتمرات والأحداث التي ترعاها Moody's. وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

عند دعوة موظفين عموميين كمتحدثين في مؤتمرات وأحداث ترعاها Moody's، يجب الموافقة المسبقة على دفع تكاليف السفر ووجبات الطعام والسكن لهؤلاء الموظفين العموميين. وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

عند دعوة وفد من موظفين عموميين لزيارة مكاتب Moody's، تحظر هذه السياسة عمومًا قيام Moody's بدفع تكاليف السفر ووجبات الطعام والسكن لهؤلاء الموظفين العموميين. وفي حالات استثنائية، قد توافق Moody's على هذه النفقات ومحاملات الأعمال، ولكن يلزم الحصول على موافقة مسبقة. وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

أفراد الأسرة

يجب عمومًا تقديم محاملات أعمال لأفراد أسرة أي موظف عمومي. ولكن في حالات استثنائية، قد توافق Moody's على محاملات الأعمال هذه، ولكن يلزم الحصول على موافقة مسبقة. وللحصول على موافقة مسبقة، يجب عليك إكمال [طلب موافقة مسبقة لتقديم محاملات أعمال لموظفين عموميين](#)، الموجودة في [مركز موارد مكافحة الرشوة](#).

مدفوعات التسهيل

يُحظر قانون مكافحة الرشوة البريطاني (UKBA) "مدفوعات التسهيل"، التي تُعرف عادةً بأنها مدفوعات لمسؤولين حكوميين لاتخاذ إجراءات حكومية روتينية لا يحق للفرد أو الشركة الحصول عليها قانونًا، مثل معالجة الأوراق وإصدار التأشيرات وتوفير خدمة الهاتف. وبعبارة أخرى، فإن المسؤول عادةً ما يكون مُلزمًا بأداء واجب معين ولكنه يطلب مبلغًا "إضافيًا" صغيرًا نسبيًا لأدائه.

كما تُحظر هذه السياسة مدفوعات التسهيل كمسألة عامة. ومع ذلك، يجوز تقديم هذه المدفوعات في ظروف استثنائية فقط، كأن يكون الموظف تحت الإكراه ويواجه مشكلات سلامة محتملة أو ضررًا شخصيًا. وفي مثل هذه الظروف، يجب عليك إبلاغ إدارة الشؤون القانونية فورًا عن الدفع وتقديم وصف للظروف التي تم فيها الدفع. ويجب وصف هذه المدفوعات بدقة وتسجيلها في دفاتر Moody's وسجلاتها.

وسطاء الأطراف الثالثة

يجب ألا تدفع Moody's من خلال أطراف ثالثة أية مبالغ، إذا دفعها Moody's بنفسها، قد تنتهك هذه السياسة أو أي قوانين مكافحة رشوة وفساد معمول بها. وبناءً عليه، فإنه قبل إبرام العقود أو تجديدها مع الوكلاء والمستشارين وغيرهم من وسطاء الأطراف الثالثة الذين يمثلون Moody's في الأمور الخاصة بالعميل أو بالحكومة، يجب عليك اتباع [التقاضي الواجب لمكافحة الفساد وإجراءات التعاقد فيما يخص الأطراف الخارجية](#) لدى Moody's.

تغطي القوانين العالمية لمكافحة الرشوة والفساد مجموعة واسعة من السلوكيات. فإذا واجهت ظرفاً لم تكن متأكدًا فيه من مسار العمل المناسب، أو ظرفاً لم يتم تناوله في هذه السياسة أو مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بمؤسسة Moody's، يُرجى الرجوع إلى [مركز موارد مكافحة الرشوة](#) لمعرفة جهة الاتصال المناسبة.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يُعتبر بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

حقوق الطبع والنشر مؤسسة Moody's ، © 2019 ، مؤسسة Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. أو مرخصهما وتابعهما) معاً. ("MOODY'S") جميع الحقوق محفوظة. إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء التي تبديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وشركات التصنيف التابعة لها حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالدين. إصدارات Moody's الآراء التي تبديها وكالة Moody's حول مخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالدين. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الإلتزام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته المالية التعاقدية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء أو تعرض لنقص في أصوله. يرجى الاطلاع على وثيقة وكالة Moody's بشأن رموز وتعريفات التصنيفات من أجل الحصول على معلومات بشأن أنواع الالتزامات المالية التعاقدية التي تتناولها تقييمات وكالة Moody's. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. إن التصنيفات الائتمانية الآراء التي تقدمها Moody's التي تتضمنها إصدارات الوكالة ليست تصريحات بشأن حقائق حالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن إصدارات MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج للمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS, INC. وكذلك، لا تُشكل أو تُقدم التصنيفات الائتمانية وإصدارات Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ فضلاً عن أن وأي من التصنيفات الائتمانية أو إصدارات Moody's لا يعلقون على مدى ملاءمة أي قرار استثماري معين لأي مستثمر بعينه. إن وكالة Moody's تُصدر تصنيفاتها الائتمانية وتُشر إصداراتها مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو يصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية من جانب مؤسسة MOODY'S وكذلك مطبوعاتها أن تُستخدم من جانب مستثمري التجزئة، وسيكون من قبيل التهور ومن غير الملائم أن يستخدم مستثمرو التجزئة تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمسئولك المالي أو أي مستشار مختص آخر لديك. إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر ونُجُزُ نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين هذه المعلومات بهدف استخدامها لأي ما سبق، كلياً أو جزئياً، وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من Moody's. إن التصنيفات الائتمانية ومطبوعات Moody's المودعة ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كقياس حيث أن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة. حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تفترض Moody's أنها دقيقة ويُعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. وتتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن أن المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's أنها موثوقة بها، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تلقاها فيما يخص عملية التصنيف، أو في إعداد مطبوعات MOODY'S. بالقدر الذي يسمح به القانون وبجزءه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين، لا تتحمل أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو استثنائية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ من أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثلها أو المرخصين أو الموردين، قد علمت مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: أ) (أي خسارة لرغ حالي أو محتمل أو) ب) (أي خسارة أو ضرر ينشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين مخصص من جانب مؤسسة MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون وبجزءه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها ومرخصها ومورديها. لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال) ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن. تجنباً لأي لبس أو شك. استبعادها (من جانب، أو أي احتمال في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثلها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان - صريح أو ضمني - بشأن دقة أو استمرارية أو تمام أو إمكانية بيع أو ملاءمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف ائتماني أو رأي أو معلومات مقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أيًا كانوا.

تُفصّل وكالة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب هذا المستند، وهي شركة ملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المُصدّرين لسندات الديون) بما في ذلك سندات الشركات والبلديات و، الصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية (والأسهم الممتازة المُصنّفة بواسطة Moody's لخدمات المستثمرين، قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع ل Moody's لخدمات المستثمرين مقابل آراء وخدمات تصنيف مقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 1000 و 2.700.000 دولار أمريكي. تبتني كل من مؤسسة Moody's (Moody's لخدمات المستثمرين سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وعمليات التصنيف بشكل عام.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري MCO والجهات المُصنّفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات من Moody's لخدمات المستثمرين والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة على الموقع الإلكتروني www.moody's.com تحت عنوان "Investor Relations – Corporate Governance – Director and Shareholder Affiliation Policy".

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع ل Moody's Investors Service Pty Limited ABN 61 003 399 ، MOODY'SJ. المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001. من خلال استمراركم الحصول على حق الاطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فإنكم تتعهدون ل MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة بصفتمكم "عملاء قطاع البيع بالجملة" فقط وفي سياق المعنى المقصود في المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001. يعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأياً فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية للمُصدر إزاء الإلتزام بسداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسمهم جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة لمستثمري التجزئة.

أحكام إضافية خاصة باليابان فقط: فإن موديز اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة وملوكة بالكامل لوكالة موديز جروب اليابان جي كيه المملوكة بالكامل من قبل موديز اوفريسيز هولدينجز انك، وهي شركة تابعة ملوكة بالكامل من قبل ام سي او. موديز اس اف اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة وملوكة بالكامل لوكالة موديز اليابان كيه كيه. موديز اس اف اليابان ليست وكالة تصنيف ذات أهمية قومية. لذلك، فإن التصنيفات الائتمانية من قبل موديز اس اف اليابان هي تصنيفات ائتمانية بدون أهمية قومية. تم تحديد التصنيفات الائتمانية بدون أهمية قومية من قبل أية هيئة ليست ذات أهمية قومية. وبالتالي لا يُهمل الإلتزام المصنّف أنواع معالجة معينة بموجب قوانين الولايات المتحدة.

موديز اليابان كيه كيه و موديز اس اف اليابان هي وكالات تصنيف ائتمانية مسجلة في وكالة اليابان للخدمات المالية وأرقام تسجيلها لدى مفوض وكالة الخدمات المالية في اليابان هي 2 و 3 على التوالي. تُفصّل وكالة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان) حسب الحالة (بموجب هذا المستند أن معظم المُصدّرين لسندات الديون) بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية (والأسهم الممتازة المُصنّفة بواسطة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان) حسب الحالة (قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع ل موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان مقابل آراء وخدمات تصنيف مقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 125,000 ين ياباني إلى 250,000,000 ين ياباني. تبتني كل من موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان سياسات وإجراءات خاصة لمعالجة المتطلبات التنظيمية اليابانية.